الأمم المتحدة

A/68/PV.3

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثامنة والستون

الجلسة العامة **٣**

الاثنين، ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، الساعة ٠٩/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد آشي ..... (أنتيغوا وبربودا)

افتتحت الجلسة الساعة ٠٩/٠٥.

الاجتماع الرفيع المستوى المعني بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وسائر الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة

البند ٢٧ من جدول الأعمال

التنمية الاجتماعية

(ب)التنمية الاجتماعية، بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة

مشروع قرار (A/68/L.1)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلن افتتاح الاجتماع الرفيع المستوى المعني بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وسائر الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة. يعقد هذا الاجتماع وفقا للقرار ١٢٤/٦٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ والقرار ١٤٠/٦٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

بيان من الرئيس

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أرحب ترحيبا حارا بجميع المشاركين في هذا الاجتماع الرفيع المستوى، وموضوعه الرئيسي ”سبل المضي قدما: وضع خطة تنمية شاملة لمسائل الإعاقة حتى عام ٢٠١٥ وما بعده“. يعقد هذا الاجتماع من أجل تعزيز الجهود وكفالة وصول الأشخاص ذوي الإعاقة وإدراج الإعاقة في جميع جوانب التنمية، ونتطلع إلى المساهمة التي يمكن أن تقدمها وثيقته الختامية في تعميم مراعاة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

أود، في البداية، أن أشكر الميسرين المشاركين للوثيقة الختامية، الممثل الدائم للفلبين، السيد ليبران كاباكتولان، والممثل الدائم لإسبانيا، السيد فرناندو آرياس، على جهودهما الدؤوبة بالعمل مع جميع أصحاب المصلحة لتحقيق النتيجة الناجحة المعروضة علينا اليوم (A/68/L.1)، الذي نحن بصدد اعتماده.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

وعلاوة على ذلك، أود أن أنوه بالدول الأعضاء لدورها البناء خلال عملية التفاوض، وبالأمانة العامة لتقديمها الدعم اللازم. وقد انضمت إلينا اليوم أيضا العديد من منظمات المجتمع المدني، ولا سيما المنظمات المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة. وأشكرها على التزامها بجدول الأعمال هذا.

إن التنمية الشاملة المعنية بالإعاقة ليست فكرة جديدة ويستند ميثاق الأمم المتحدة بوصفه وثيقة توجيهية إلى تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، في حين يستهل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بالكلمات الخالدة ”يولد جميع الناس أحرارا متساوين في الكرامة والحقوق“. وقد واصلت الأمم المتحدة على مدى العقود الماضية تعزيز المشاركة الكاملة والمساواة للأشخاص ذوي الإعاقة. ولا يدع ذلك الالتزام مجالا لاستبعادهم من المجتمع والتنمية.

وفي سياق محاولة تصنيف الاختلافات الجسدية والعقلية لأفراد هذه الفئة، وصف البعض المعوقين بأنهم ”قادرون على نحو مختلف“. ولكن علينا ألا ننسى أن ذوي الإعاقات الجسدية والحسية والعقلية والفكرية يمثلون أكبر أقلية في العالم، إذ يربو عددهم على بليون نسمة. ويشكل هؤلاء مجموعة متنوعة ومتباينة يتمتع أفرادها بمواهب وقدرات فريدة في حين يواجه كل واحد منهم تحديات فريدة أيضا. وغالبا ما تكون حياتهم مسيرة من الكفاح المستمر من أجل تحقيق إنجازات في شتى المجالات. غير أن الأمر نفسه ينطبق على أداء هؤلاء للأنشطة اليومية التي يقوم بها الكثيرون منا بكل بساطة. وهم بذلك إنما يقدمون لنا دروسا لا تقتصر دلالتها على مشاعر الحب والاحترام فحسب، بل تدل أيضا على المثابرة على الرغم من كل المصاعب. ولذلك السبب، فإن من المهم بالنسبة لنا أن نفكر بطريقة هادفة في الغاية التي نجتمع من أجلها جميعا هنا اليوم.

ولنأخذ علما بأن الغالبية العظمى من الأشخاص المعوقين يعيشون في البلدان النامية ويواجهون معدلات مرتفعة بشكل غير متناسب من الفقر. ويواجه المعوقون في جميع أنحاء العالم ممارسات التمييز والتحيز على الأرجح. ويتعرض الأشخاص أنفسهم إلى مجموعة من الحواجز ويحرم العديد منهم على نحو منتظم من الحق في التعليم والضمان الاجتماعي والعمل والصحة والخدمات الأخرى التي تتوفر لبقية الجمهور. بل يختفي عدد كبير جدا منهم عن الأنظار جراء ممارسات الآخرين، ويحرمون من الاتصال والكرامة ومسرات الحياة بسبب الفقر والافتقار إلى خدمات الدعم علاوة على شعور لا مبرر له بالعار. ويشكل كل ذلك جهلا فظيعا.

وفي عام ٢٠٠٠، اعتمدت الجمعية العامة الأهداف الإنمائية للألفية. وأدت الجهود الرامية إلى تحقيق تلك الأهداف إلى العديد من النجاحات في القضاء على الجوع والفقر والتخفيف من عبء المرض وتحسين فرص الحصول على المياه وزيادة الالتحاق بالتعليم الابتدائي. ومع ذلك، فإن من المؤسف حقا أن الأشخاص ذوي الإعاقة لم يستفيدوا بنفس القدر. وفي الواقع، فإن جميع الأهداف الإنمائية للألفية الثمانية – بما في ذلك الأهداف والمؤشرات المصاحبة لها – لم ترد فيها إشارة إلى الأشخاص ذوي الإعاقة.

وهناك جهود تبذل بالفعل من أجل تصحيح ذلك الخلل. فعلى مدى السنوات التي تلت اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية، شجعت الجمعية العامة على تحقيق التنمية الشاملة المعنية بالإعاقة باعتبارها مسألة ذات أولوية. ودعت الجمعية العامة أيضا إلى إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. وقد أدرك المجتمع الدولي الآن أن من المستحيل تحقيق الأهداف الأخرى – بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية – دون إدماج حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ورفاههم وآرائهم، نظرا لحجم هذه المجموعة المهمشة. وتقع

على عاتقنا جميعا المسؤولية عن كفالة أن تشمل المعوقين. أي أهداف مستقبلية تتعلق بالتنمية.

لقد شهدنا تقدما كبيرا في عام ٢٠٠٦ حين اعتمدت الجمعية العامة بالإجماع الاتفاقية الدولية الشاملة المتكاملة لحماية وتعزيز حقوق المعوقين وكرامتهم. وحتى الآن، صادقت ١٣٤ دولة على الاتفاقية أو انضمت إليها، علما بأنها كان من المتوخى اة أن تكون منذ إنشائها أداة لصون حقوق الإنسان وتحقيق التنمية على حد سواء. وتمثل الاتفاقية تجسيدا قويا لالتزام المجتمع الدولي بإدراج منظور الإعاقة في جميع جوانب حياة المجتمع والتنمية. وفي حين تتسم الرموز بالأهمية دون شك، فإن من الضروري إدراج ذلك الالتزام الآن في جميع الأطر والتدخلات الإنمائية الحالية والمستقبلية بصورة تامة.

ويأتي هذا الاجتماع الرفيع المستوى في منعطف حاسم في تاريخ الأمم المتحدة، ولا سيما في هذه الدورة للجمعية العامة. ويرتبط موضوع جلسة اليوم ارتباطا وثيقا بالموضوع الرئيسي الذي اخترته للدورة الثامنة والستين للجمعية العامة: ”خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ : تمهيد السبيل“. وآمل أن تسفر المزيد من مداولات المشاركين اليوم عن تحديد طرق بناءة لإدماج مسألة الإعاقة في الخطة المقترحة الناشئة. ونتفق جميعا على أنه يجب أن تتمثل الأهداف الأساسية في القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، وهما هدفان يستحيل تحقيقهما دون توفير فرصة أكبر للجميع وتحقيق المساواة والتنمية الاجتماعية الشاملة. وليس بوسع أي مسار للتنمية يستبعد مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أن يكون شاملا أو مستداما. وينبغي أن تركز جهودنا المبذولة على المستوى الدولي على وجه الخصوص على توفير قيادة حاسمة قادرة على حشد الدعم لاتخاذ الإجراءات والدعم لالتزامات تتعلق بسياسات محددة في بيئات وطنية وإقليمية، علاوة على تسخير أفضل الممارسات والخبرات والموارد المتوفرة لدى الشراكات الفعالة لأصحاب المصلحة المتعددين.

ويتمثل أحد التحسينات العاجلة والهامة للغاية في كفالة تصميم جميع المباني والمرافق والأماكن العامة خصيصا لاستيعاب وصول المعوقين واستخدامهم، وأن نضمن ابتكار مزيد من التكنولوجيات من أجل تحسين نوعية حياة أولئك الأفراد ودمجهم بشكل كامل في التيار الرئيسي للنشاط الاجتماعي والعملي والحياتي.

ويشدد مشروع الوثيقة الختامية المعروضة علينا على أهمية إيلاء الاعتبار الواجب للأشخاص ذوي الإعاقة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وتتوخى الوثيقة مجتمعا شاملا تماما، ويمكنها أن توجه جهودنا نحو عام ٢٠١٥ والعقود القادمة. وأحث الدول الأعضاء على ألا تدخر جهدا في تنفيذ الوثيقة الختامية.

إن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ التي تعود بالفائدة علينا جميعا إنما هي الرؤية التي يجب علينا الالتزام بتحقيقها. ويجب أن يتوخى مسارنا نحو خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ عالما عادلا ومنصفا لجميع الأشخاص على قدم المساواة ودون تمييز.

والآن أعطي الكلمة للأمين العام بان كي – مون.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): هذه أهم فترة في السنة في الأمم المتحدة. ففيها يتجمع القادة من شتى أنحاء الأرض ليركزوا اهتمامهم على السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان. وأعتقد أنه ما من وسيلة أفضل من هذا الاجتماع الرفيع المستوى التاريخي لبدأ هذا الأسبوع البالغ الأهمية.

أود أن أرحب ترحيباً حاراً بجميع الأعضاء، لا سيما الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظماتهم، وأشكرهم على ما رفدونا به من القوة والطاقة. نحن معاً هنا لنكسر الحواجز

ونفتح الأبواب. نحنا هنا لنشق الطريق ولنضع خطة تنمية شاملة لمسائل الإعاقة حتى عام ٢٠١٥ وما بعده.

(تكلم بالفرنسية)

الإعاقة جزء من الوضع الطبيعي للإنسان؛ فكلنا تقريباً نتعرض للوهن المؤقت أو الدائم في وقت ما من حياتنا. وهناك أكثر من بليون شخص يعيشون وهم يعانون من شكل ما من أشكال الإعاقة، و ٨٠ في المائة من هؤلاء هم في عمر العمل، و ٨٠ يعيشون في البلدان النامية. بيد أن هناك أعداداً كبيرة جداً من ذوي الإعاقة يكابدون الفقر. ويعاني الكثيرون من الإقصاء الاجتماعي. والكثيرون محرومون من الحصول على التعليم والتوظيف والرعاية الصحية ومن نظم الدعم الاجتماعي والقانوني التي يحتاجون إليها.

وغالباً ما تقاسي المعاقات من النساء والبنات تمييزاً مزدوجاً. لذلك فإن من المهم التأكيد على البعد الجنساني في إطار خطة التنمية الشاملة لمسائل الإعاقة.

إننا نحس جميعاً بالمعاناة حين تتشرذم المجتمعات، مثلما نستفيد جميعاً حين تتوحد. لقد خلصت منظمة العمل الدولية إلى أن إقصاء الأشخاص المعاقين من سوق العمل في بعض البلدان المنخفضة الدخل أو متوسطته يكلف تلك البلدان ما يصل إلى ٧ من إجمالي الناتج المحلي. يجب أن نزيل الحواجز التي تحول دون تكافؤ الفرص حتى يعيش الناس في مأمن من الجوع والتمييز.

(تكلم بالإنكليزية)

ألا فلنعلن بملء أصواتنا: الإعاقة ليست عجزاً. وكما قلت في تقريري المعنون ”حياة كريمة للجميع“ (A/68/202)، فإن الأشخاص من ذوي الإعاقة يشكلون جزءا لا يتجزأ من مسيرتنا نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وتشكيل خطتنا لما بعد عام ٢٠١٥.

اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة اتفاقية تاريخية وتشكل أداة قوية لتحقيق التنمية الشاملة. وأحث جميع البلدان على التصديق عليها بدون إبطاء. وأعلم أن الجمعية توافقني وستيفي ووندرز على حاجتنا إلى التوقيع عليها ومهرها بالأختام وإيداعها. ونحتاج إلى أكثر من ذلك. يجب أن نمعن في تعزيز الإطار المعياري الدولي المتعلق بالإعاقة والتنمية. لا بد أن نبني القدرات ونحسن إتاحة البيانات والإحصاءات عن الأشخاص ذوي الإعاقة. وعلينا أن نعمل منذ الآن على إزالة الحواجز التي تعوق الوصول إلى البيئة المادية والنقل والمعلومات والاتصالات. ويجب ألا نكتفي بإزالة الحواجز المادية فقط، بل أيضاً الحواجز التي تشكلها مواقف من شأنها إذكاء الوصم والتمييز.

الدول الأعضاء موجودة هنا لفعل ما هو أكثر من تغيير القوانين أو السياسات أو اللوائح. السبب الأساسي لوجودها هنا هو التأكد من أن لكل عضو في الأسرة الإنسانية فرصة أن يعيش حياته بشكل كامل. وأتذكر مقولة لمدير مشروع يُعنى بالأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة في هايتي: ”عليكم برؤية الأطفال هو يرتدون زيهم – لا يستطيع المال أن يشتري الإحساس بالسعادة“. وتمر على خاطرى صورة لاعبي كرة قدم صغار قابلتهم في سيراليون قبل بعضة أعوام. لقد بترت أطرافهم أثناء الحرب الأهلية. ومع ذلك ها هم هناك، يلعبون كرة القدم.إنهم في نظري أفضل من لاعبي كأس العالم لكرة القدم. وأتذكر أُمًّا سورية في أحد مخيمات اللاجئين قالت حين تسلمت في النهاية كرسياً متحركاً من أجل بنتها المعاقة: ”نستطيع الآن أن نأخذها إلى الطبيب، ونستطيع الآن أن نأخذها إلى الخارج. لقد بات لديها الحق في أن ترى الشمس“.

لكل واحد الحق في أن ينال السعادة، أن يسجل أهدافه، وأن يرى الشمس ويوسع أفقه. هذا هو السبب في وجود الجمعية العامة. تلك هي رسالتها ومهمتها. ومن دواعي فخري أن أقف إلى جانب الجمعية. لنبدأ معاً فصلاً جديدا

من فصول تاريخ الأمم المتحدة بأنْ نعطي الوثيقة الختامية التي سيخرج بها هذا الاجتماع مضمونا كاملاً.

لنعمل معاً من أجل أن نتيح لكل الناس، في كل مكان، فرصة أن يعيشوا أحلامهم وليستخدموا ما حُبوا به من مواهب. فلننهض بالتنمية الشاملة لمسائل الإعاقة، ولنلهم التغيير على أرض الواقع، ولنكفل الحياة الكريمة للجميع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على بيانه.

وفقاً للفقرة ٣ (ج) من قرار الجمعية العامة ٦٦/١٢٤، أعطي الكلمة الآن للسيدة ماريا سوليدادسيستيرنا رييس، رئيسة اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

السيد رييس (تكلمت بالإسبانية): بالنيابة عن اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة أتقدم بالتهنئة للجمعية العامة على انعقاد هذا الاجتماع الرفيع المستوى الذي يشدد على ضرورة العلاقة التي لا تنفصم بين حقوق الإنسان والتنمية. إن الغرض من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة هو تعزيز الحقوق التامة والمتساوية لجميع الأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتها وكفالتها تحت الظروف المتساوية، بالإضافة إلى احترام كرامتهم المتأصلة. تلك هي المنارة التي يستهدي بها عملنا في القرن الحادي والعشرين، وترسي إطار حقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة.

لا ينظر المرء فقط إلى ما يواجهه المعاقون من العقبات، بل ينظر أيضاً إلى كيفية تفاعلهم مع مختلف الحواجز، وتعاملهم مع أوجه القصور التي تشوب مشاركتهم. أود أن أشير إلى أنه فيما يتعلق بالتعامل مع الحواجز، تتولى الدول الأعضاء، علاوة على المجتمع بأسره والأشخاص المعاقين أنفسهم، المسؤولية الأساسية عن إزالة الحواجز وتبني تدابير إيجابية تهدف إلى كفالة الفرص المتساوية لتلك الشريحة من شرائح السكان.

أود أيضاً أن أشير إلى أن القصور في إتاحة فرص المشاركة الكاملة والفعالة في المجتمع يظهر في الكيفية التي يمارس بها الأشخاص ذوي الإعاقة حقوقهم الإنسانية وحرياتهم الأساسية.

وكما ذكر الأمين العام في وقت سابق، يعيش حوالي ٨٠ في المائة من الأشخاص ذوي الإعاقة في البلدان النامية. ٢٠ في المائة من أشد الناس فقرا في العالم من الأشخاص ذوي الإعاقة، يمثلون الأشد حرمانا وفقرا فيما بين الفقراء. ولهذه الأسباب، فإن الصلة بين التمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية والحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية – التعليم، الصحة، العمل والضمان الاجتماعي، من بين حقوق أخرى – قد تبدو واضحة جدا.

ومع ذلك، دعونا نتذكر أن الأشخاص ذوي الإعاقة لا يزالون يكافحون من أجل الحصول على حقوقهم المدنية والسياسية، ولا يمكن نسيان هذا في سياق التنمية الاجتماعية. ومن الأهمية بمكان أن يؤخذ في الاعتبار ضرورة الاعتراف بالمعوقين كأشخاص على قدم المساواة أمام القانون والإعمال التام للأهلية القانونية لجميع الأشخاص ذوي الإعاقة، مع توفير ما يلزم من دعم وضمانات لكفالة قدرتهم على الممارسة الكاملة لحرياتهم في حياتهم المدنية والشخصية.

وأود أن أشير إلى أن هناك المزيد من الحقوق الموضوعية في مجال الحقوق المدنية والسياسية، بما في ذلك الحق في المشاركة السياسية العامة، في أن يَنتخبوا ويُنتخبوا، وفي تشكيل الأحزاب السياسية والجماعات التمثيلية الأخرى، وفي العيش بصورة مستقلة وفي الإدماج في مجتمعاتهم المحلية، وفي تكوين أسرة، والحياة بمنأى عن العنف والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والتعويل على الوصول المضمون والقوي إلى العدالة. وهذا يعني أنه يجب أن تتاح اليوم للأشخاص ذوي الإعاقة الجسور لتيسير

ممارستهم لحقوقهم – جسور من قبيل عالمية الوصول وتزايد شيوع الوعي بالتغيير المطلوب في المجتمعات وعبر الأجيال.

وبالمثل، أنا واثقة – وأنا أتكلم باسم اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة – من أن الأساس العالمي الذي لا يتجزأ والمترابط لحقوق الإنسان يوفر دعامة قوية للتنمية الاجتماعية، التي يجب الآن أن تصبح شاملة ومستدامة ومتاحة للجميع. هذه التنمية الاجتماعية يجب أن تشمل الأشخاص ذوي الإعاقة، الذين يجب احترام حقوقهم، غير القابلة للتصرف مطلقا، والتي لا يمكن تجاهلها أو إغفالها.

لذلك، هناك ترابط ينشأ اليوم بين حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية سيبني على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، من جهة، وعلى الأهداف الإنمائية للألفية وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، من جهة أخرى.

وفي الختام، أود أن أقول إن اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة تأمل أن تعكس الوثيقة الختامية لهذا الاجتماع الرفيع المستوى (القرار ٣/٦٨) المعنى الحقيقي لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وهي نموذج لحقوق الإنسان في القرن الحادي والعشرين، مع أساس راسخ بشأن المساواة وعدم التمييز، وتأخذ في الحسبان مجموعة متنوعة من الأشخاص ذوي الإعاقة، بمن فيهم الذين يعيشون في أشد حالات الضعف، مثل النساء والفتيات والفتيان والمسنين والسكان الأصليين والذين يعيشون في مناطق ريفية أو في ظل حالات إنسانية بسبب الكوارث الطبيعية أو الصراعات المسلحة. لا يمكننا أن ننسى أولئك الأشخاص.

وبالمثل، من المهم للغاية أن تمتثل الدول الأطراف لالتزاماتها القانونية بموجب هذا الاتفاق الدولي مع المساءلة الواجبة بأن يتم جمع البيانات والإحصاءات المتعلقة بالسن ونوع الجنس والتنوع والإعاقة والمتعلقة بعوامل محددة، من قبيل التوظيف أو العنف. ونحن على ثقة بأن جهودنا للدفاع عن حقوق الإنسان سوف تساعدنا ونحن نسعى إلى تنفيذ وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وخطة ما بعد عام ٢٠١٥. وفي هذا الصدد، يمكن أن نضيف أن التعاون الدولي المتعدد الأطراف أمر بالغ الأهمية، ولا سيما في ضوء الأرقام التي ذكرتها آنفا وحقيقة أن أغلبية الأشخاص ذوي الإعاقة يعيشون في البلدان النامية.

وفي الختام، لن تألو اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة جهدا وسوف تكرس كل ما لديها من خبرة لمساعدة هذه العملية التاريخية للربط بين حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية، التي، وأكرر، يجب أن تكون شاملة ومستدامة ومتاحة للجميع. نحن نفعل ذلك لأنه بدون مشاركتنا، ستتردد اليوم أصداء الصمت في هذه القاعة الرئيسية. نحن نفعل ذلك من أجل كفالة أن ينجح هذا الاجتماع في توحيد جميع جوانب الأهداف الإنمائية للألفية، وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ والتنمية الاجتماعية مع الأشخاص ذوي الإعاقة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): عملا بالفقرة ٣ (ب) من القرار ١٢٤/٦٦، أعطي الكلمة الآن للسيد يانيس فارداكاستانيس، رئيس منتدى الإعاقة الأوروبي، الذي يتمتع بمركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

السيد فارداكاستانيس (منتدى الإعاقة الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): اليوم يوم تاريخي. يجتمع المجتمع الدولي هنا في مقر الأمم المتحدة لمناقشة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع أنحاء العالم. والتوقعات من هذا الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الإعاقة والتنمية كبيرة. التوقعات كبيرة بأن صانعي القرار سوف يتصدون لمشكلة هيكلية مزمنة لم تكن من الأولويات في جداول الأعمال السياسية على الصعيدين الوطني والعالمي – وهي تعميم مراعاة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

غير أنه يبدو، مع وجود العديد من الممثلين الرفيعي المستوى اليوم، أن هذا الأمر تغيير. اليوم، يتطلع إلينا ١٥ في المائة من سكان العالم، بليون شخص من ذوي الإعاقة،

ولا سيما إلى صانعي القرار الذين يتخذون على الصعيدين الوطني والدولي القرارات التي تؤثر على أي جانب من جوانب حياتنا. تؤثر هذه القرارات علينا جميعا. اليوم هو يوم الفصل. اليوم، ينبغي أن يكون اليوم الذي يقرر فيه المجتمع الدولي المضي قدما بطريقة من شأنها أن تهيئ زخما هائلا.

إن التحالف الدولي للمعوقين، وهو شبكة شبكات فريدة على المستوى العالمي، تمتد من خلال أعضائنا إلى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، قد انضم إلى هذا الاجتماع الرفيع المستوى، لإعطاء صوت للأشخاص ذوي الإعاقة الذين جرى تهميشهم في جميع أنحاء العالم. ولكننا نريد أن نتكلم اليوم بصوت مسموع وواضح للجميع في القاعة.

من المسلم به على نطاق واسع أن الأشخاص ذوي الإعاقة يواجهون التهميش والتمييز ويعانون من معدلات فقر مرتفعة للغاية. وقد جرت الإشارة من قبل إلى أن ٨٠ في المائة من الأشخاص ذوي الإعاقة يعيشون في البلدان النامية وفي حالات لا تطاق. وقد أشار رئيس اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة للتو إلى أن ٢٠ في المائة من أفقر سكان العالم، أفقر الفقراء، هم أشخاص ذوو إعاقة. إذ أنهم لا يحصلون على الرعاية الصحية والتعليم وفرص العمل. وفي كثير من الحالات، فإن الأشخاص ذوي الإعاقة هم أوائل ضحايا العنف وسوء المعاملة.

ولا تزال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة معترفا بها في حدها الأدنى، رغم حقيقة أنه قد جرى النص عليها في القانون الدولي. وبعد اعتماد اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والتصديق عليها، توقعنا أكثر من ذلك. إننا لا نريد أن نقلل من شأن التقدم المحرز، ومع ذلك، فنحن نطالب أن تصبح الاتفاقية قوة دافعة لجميع التطورات في جميع أنحاء العالم، وأن نعمل بجد أكبر لوضع الحقوق التي تنص عليها موضع التنفيذ. وينبغي أن يكون الأشخاص ذوي الإعاقة قادرين على التمتع الكامل بحقوقهم على قدم المساواة مع جميع المواطنين الآخرين في العالم. إنني أتحدث عن النساء والرجال والأطفال والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة المنتمين إلى الشعوب الأصلية، الذين يتوقعون أن يكونوا قادرين على المشاركة بشكل كامل وحقيقي في المجتمع.

إن الأهداف الإنمائية للألفية لا تتضمن أي إشارة إلى الأشخاص ذوي الإعاقة، وكأن الأشخاص ذوو الإعاقة غير مرئيين، ومنسيين حقا. ولا يمكن قبول ذلك في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويجب أن تشمل التنمية على جميع المستويات، وفي كل ركن من أركان العالم، حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ويجب أن تحرك الاتفاقية تلك التنمية. في الممارسة العملية، فإن ذلك يعني ضرورة إدماج حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في كل جانب من جوانب التنمية. ويجب أن يكون الأشخاص ذوي الإعاقة قادرين على التمتع بنصيبهم من النمو الشامل. ويتعين أن يشكل الشمول وعدم التمييز والإنصاف، مبادئ محركة يقوم عليها جدول أعمال التنمية العالمي الجديد. وينبغي إدماج حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الشراكات الإنمائية، كما ينبغي تشكيل الشراكات العالمية الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة. وقد جرى الاعتراف بإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في خطة التنمية، بوصفه أمرا بالغ الأهمية، في تقارير كل من الأمين العام والفريق الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

ويتحمل الحاضرون هنا في القاعة، وصانعو القرار، جنبا إلى جنب مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، المسؤولية بل والالتزام، بتحقيق ذلك. ويتعين استكشاف السبل التي يرى الأشخاص ذوو الإعاقة من خلالها احتياجاتهم واردة في الخطة الجديدة، من خلال التنفيذ الملائم والآليات والرصد الدقيق للبيانات. ويجب أن يتوقف تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بمستوى أقل من التعليم ومعاناتهم من مستويات أعلى من

البطالة، ويجب أن يتوقف وقوعهم ضحايا للنظام الذي كما قلت لا يوجد فيه وصول ميسر إلى وسائل النقل، والرعاية الصحية، وخدمات المعلومات وما إلى ذلك. يجب أن تهدف خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، إلى إخراج الأشخاص ذوي الإعاقة من فئة أدنى مستويات الدخل؛ ويجب أن يمثل القضاء على الفقر فيما يخص الأشخاص ذوي الإعاقة، أولوية رئيسية في المفاوضات بشأن الاتفاقية، وبعد ذلك.

وقد أضحى شعار ”لا تصريف لشؤوننا دون مشاركتنا“ يمثل قوة دافعة لتقدم وتصميم الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم. اليوم، أولئك هنا في الجمعية العامة الذين يستمعون إلينا، سيستمعون غدا إلى حركات الإعاقة الوطنية الإقليمية والعالمية. وينبغي أن تكون التنمية شاملة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ويشكل ذلك شرطا أساسيا ومسبقا. إننا لا نطلب اليوم إلى الجمعية أن تعبر عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتعلن التزامها بها فحسب، بل أن تضع أيضا الآليات اللازمة من أجل الوفاء بتلك الالتزامات، وتحقيق النتائج العملية، بالشراكة مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، كما تنص على ذلك الفقرة ٣ من المادة ٤ والفقرة ٣ من المادة ٣٣ من الاتفاقية (القرار ١٠٦/٦١، المرفق).

وختاما: قال الشاعر

”ثمة البعض ممن يعيشون في الظلام/في حين يعيش آخرون في دائرة الضوء/ونحن نرى أولئك الذين يعيشون في وضح النهار،/بينما أولئك الذين يعيشون في الظلام، غائبون عن الأنظار“.

من خلال عملنا جميعا معا، عبر الشراكة، لجعل مجتمعاتنا، مجتمعات شاملة للجميع، مع تحقيق تنمية للجميع تشمل حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، سيكون بوسعنا جعل الأشخاص الغائبين عن الأنظار، وهم الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع أنحاء العالم، يعودون إلى دائرة الضوء.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): عملاً بأحكام الفقرة ٣ (ب) من القرار ١٢٤/٦٦، أعطي الكلمة الآن للسيد ستيفي وندرز، كاتب كلمات الأغاني والموسيقي الفائز بجائزة غرامي ورسول الأمم المتحدة للسلام.

السيد وندر (تكلم بالإنكليزية): إنه لشرف كبير لي أن أشارك في هذا الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الإعاقة والتنمية. ويسعدني أيما سعادة أن أكون هنا اليوم في هذا الحدث التاريخي. ففي عام ٢٠٠٩، تم تعييني رسولا للأمم المتحدة للسلام مع التركيز على الأشخاص ذوي الإعاقة. وفي سياق قيامي بهذا الدور، أتيحت لي الفرصة لأن أكون داعية، على الصعيد الدولي، لأهم الأهداف الأساسية للأمم المتحدة، ألا وهي، السلام والتنمية وحقوق الإنسان للجميع. واليوم، لدينا الفرصة في هذا الاجتماع الرفيع المستوى للتركيز على تحقيق هذه الأهداف للأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمعات المحلية في جميع أنحاء العالم.

لقد كنت دائما رجلا مفعما بالآمال تراوده الأحلام. وأنا أعلم أنه من خلال العمل معا، يمكننا أن نخلق عالما لا يواجه فيه الأشخاص ذوو الإعاقة أي قيود ويمكنهم العيش والعمل فيه بحرية والاستمتاع بالحياة والإسهام بمواهبهم في المجتمع. لقد أنجزنا الكثير بالفعل في هذا الصدد.

فقبل شهرين فقط، سافرت إلى المغرب للمشاركة في مؤتمر دبلوماسي لإبرام معاهدة لتيسير نفاذ الأشخاص معاقي البصر والأشخاص العاجزين عن قراءة المطبوعات إلى المصنفات المنشورة. ولكي يتمكن أي مجتمع في طور التنمية من إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، يتعين أن تكون هناك مساواة في الحصول على التعليم والمعرفة والمعلومات، غير أنه من أصل ملايين المصنفات المنشورة سنويا، لا تتاح سوى نسبة تقل عن خمسة في المائة منها في أشكال تمكن معاقي البصر من الاطلاع عليها. وفي البلدان النامية، فإن نسبة المنشورات

المتوفرة في أشكال يسهل الاطلاع عليها أقل من ذلك حتى. ومعاهدة مراكش، كما يُطلق عليها، ستزيد كثيرا من توفر المصنفات الفنية والأدبية في أشكال يسهل الاطلاع عليها مثل طريقة بريل والنصوص المطبوعة بحروف كبيرة الحجم والكتب السمعية. ويمكن أن يحدث ذلك تغييرا حقيقيا في حياة أكثر من ٣٠٠ مليون شخص من معاقي البصر في العالم.

وقبل عام واحد، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، وأثناء الاحتفال بالذكرى السنوية السابعة والستين لإنشاء الأمم المتحدة، قدمت حفلا موسيقيا في قاعة الجمعية العامة. وفي تلك المناسبة، احتفلنا بالإنجازات الكثيرة للأمم المتحدة، ولكننا أدركنا أيضا أن هناك المزيد الذي يتعين القيام به. فيجب علينا التأكد من إدراج أصوات الأشخاص ذوي الإعاقة ومشاركتهم الحقيقية في كل ما نقوم به من أجل السلام والتنمية في جميع أنحاء العالم. وبينما نتطلع إلى المستقبل والنهوض بمسائل الإعاقة والتنمية الشاملة للجميع، فلنكن جميعا رسلا للسلام بطريقتنا الخاصة. والكثيرون منا هنا يعملون بالفعل من أجل إيجاد ذلك العالم الذي سيكون شاملا للجميع.

أريد أن أروى للجمعية قصة شخصية، تتعلق بكيف انتهى بي الأمر هنا اليوم. لقد كان من نعم الله علي أنني ولدت لأم أتاحت لي اكتشاف العالم. ومن خلال اكتشاف العالم من حولي، خضت مغامرات. وكانت أمي ضد بعض تلك المغامرات، ولكنها كانت تعتقد أنني سأتصرف بمسؤولية ودائما ما كانت تقول لي إذا فعلت شيئا خلافا لما تقوله، فإنها ستضربني بالحزام. وأنا واثق من أن الجميع هنا يعرفون ما هو الحزام، ولكن من الواضح أنني خضت ذات مرة مغامرة، ربما كانت ذات نتيجة طيبة في نهاية المطاف. فقد اتفقت مع أصدقائي على أن أغني في زقاق وعلى أن أغني أغان مختلفة لرجل في غاية الروحانية. وفي كل مرة، كان يراني أنا وأصدقائي في الزقاق، كنا نتبادل كلمات بذيئة ونتكلم بجنون. وفي كل مرة، كان يأتي ويقول: ”ستيفي، صوتك أحلى بكثير من أن تستخدمه في أشياء. سيئة. ينبغي أن تغني أغاني الإنجيل الرائعة“ وكنت أغني: ”أنت محق تماما في ذلك، سيد هاينس، فالحياة جميلة جدا في نظري وأنا أعلم أنه ينبغي لي أن أغني للرب، نعم ينبغي لي!“

وبعد أن أقوم بذلك، كان يمنحني بعض المال وأذهب إلى المتجر مع أصدقائي ونشتري حلوى. وذات مرة، تناهى إلى سمعي صوت ألحان موسيقية تنبعث من على مسافة غير بعيدة وقلت لصديقي: ”هلا عبرت بي الشارع... لأنني إذا عبرت الشارع بنفسي سأُضرب بالحزام وكان هو أيضا لا يريد أن يراني أُضرب بالحزام وأنا كنت لا أريد أن أتعرض للضرب“. ولذلك، فقد عبر بي الشارع وسرنا لمسافة قصيرة لنجد شخصين يعزفان على الغيتار. وتصادف أنني كنت أحمل طبلة البونغو الصغيرة الخاصة بي. ونتيجة لذلك، تمكنت من مقابلة أحد أبناء عمومة عضو في فرقة Smokey Robinson and the Miracles والذي يبدو أنه كان يعمل لحساب شركة Motown Records للتسجيلات، وعليه، فقد مكنني روني وايت من إجراء اختبار صوت في الشركة، حيث اكتشفني بيري غوردي.

وحقيقة الأمر هي أنه من خلال تمكني من الحصول على تلك الفرصة لأن يتم اكتشافي في Motown Records، ومن خلال إعجاب الناس بالموسيقى التي أعزفها والتي عزفتها، أصبح تحقيق أحلامي ودعوات أمي ممكنا. وتمكنت أيضا من الحصول على أشياء مختلفة لم تكن في متناولي ولا متاحة لي لأسباب اقتصادية. ومن خلال السفر في أنحاء العالم، تمكنت من رؤية ومعرفة أشخاص شتى من بلدان مختلفة واكتشاف مختلف التكنولوجيات.

وأتمنى أن يأتي اليوم الذي تكون فيه التكنولوجيا متاحة للمكفوفين وأن تكون الأشياء متيسرة ومتاحة بالنسبة لنا لنتمكن من القيام بأشياء باستخدام مختلف تكنولوجيات الأصوات الاصطناعية. ونحن محظوظون جدا لأن قطار التقدم

وصل إلى هذه المحطة، ولكنني أعتقد أنه يجب علينا زيادة إتاحة وتيسير هذه التكنولوجيا لكل أعمى أو شخص من ذوي الإعاقة في جميع أنحاء العالم.

وأعتقد أنه ينبغي ألا يضطر أي أحد في أي مكان إلى العيش وهو غير قادر على الوصول إلى العالم أجمع.

وبالتالي، فإنني أشجع الجميع من مختلف الدول كافة على دعم هذه التكنولوجيا لتحقيقها. وهي لن تؤدي فحسب إلى التقليل من الضرائب، بل الأهم من ذلك أيضا أن كل شخص من الأشخاص ذوي الإعاقة سيكون أكثر استقلالية وحرية.

أشكر الرئيس على إتاحة الفرصة لي لأتكلم اليوم. وأتطلع إلى اليوم الذي سأكتب فيه أغنية عن مدى الشعور بالاعتزاز الذي سيغمرني عندما لا تهب دولة واحدة فقط بل جميع دول العالم لتقوم بما ينبغي أن تقوم به لتعزيز إمكانية الوصول إلى العالم للأشخاص ذوي الإعاقة كيفما كانت على الإطلاق.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تنتقل الجمعية الآن للنظر في مشروع القرار A/68/L.1، المعنون ”الوثيقة الختامية لاجتماع الجمعية العامة الر فيع المستوى المعني بتحقيق الأهداف الإ نمائية للألفية وسائر الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة: سبل المضي قدما: وضع خطة تنمية شاملة لمسائل الإعاقة حتى عام ٢٠١٥ ومابعده“.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تعتمد مشروع القرار A/68/L.1؟

اعتمد مشروع القرار A/68/L.1 (القرار ٣/٦٨).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن صادق تقديري لسفير الفلبين ليبران كاباكتولان، وسفير إسبانيا فيرناندو أرياس، اللذين أدارا بكل اقتدار وسعة صدر المناقشات والمفاوضات المعقدة في إطار المشاورات غير الرسمية بشأن الوثيقة الختامية. وبطبيعة الحال، أشكر أيضا جميع الدول الأعضاء على إسهامها القيم في التوصل بنجاح إلى الوثيقة الختامية.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.